

اللواء عبد الحميد والوطني

الاسلوب ليس بالغريب على الحكومة حيث ان املاك الدولة تقوم دائماً بوضع اسعار متفاوطة لما تملكه من اراض بحسب موقع القسيمة وما تتمتع به من مزايا اخرى كوقوعها على البحر مثلاً او على زاوية وشارعين.. الخ

ان الوقت لم يفت بعد، وليس متأخراً ابداً وبامكان وكيل الوزارة المساعد الاخ اللواء عبد الحميد الحجي وضع جدول اسعار للارقام المحجوزة في كمبيوتر الوزارة وعرضها للبيع لمن يرغب في اقتناء رقم معين وقادر على تحمل التكلفة المالية لذلك شأنه شأن من يرغب في شراء قسيمة ذات ارقداد كبير ليستفيد من انشاء حديقة او موقف للسيارات مثلاً، فهو يعلم ان عليه دفع فرق السعر، ومن السخف اتهامه بأنه يجب المظاهر فهذا حقه ولا ينازعه عليه احد، فضلاً على انه لا يمكن ان تترك قطعة الارض تلك بدون بيع ولا يعقل ايضاً ان تباع بسعر جارتها نفسه التي ليس لها ميزتها.

احمد الصراف

تتمتع شركات القطاع الخاص بقدره نادرة على التحرك واخذ المبادرة التي عادة ما يفتقدها القطاع العام والمقيد بالعديد من القواعد والانظمة القديمة.

بالرغم من السجل السيئ جداً الذي تحظى به شركة الاتصالات المتقلبة وما تقدمه من خدمة مزعجة ومستمرة في الانحدار، الا ان ما قامت به مؤخراً من اعلان عن نيتها بيع ارقام الهاتف الجديدة المتشابهة والسهلة الحفظ لمن يرغب وتخصيص حصيلة البيع للأعمال الخيرية يعتبر من المبادرات الجيدة، التي يتمنى المخلص ان يجدها اكثر انتشاراً. وقد قام بنك الكويت الوطني مؤخراً بالاعلان عن تخصيص مبلغ ١٠٠ فلس عن كل عملية سحب الية يقوم بها عميل البنك، وعن التبرع ببيع هذا المشروع الجيد للأعمال الخيرية ايضاً.

نكتب هذا بمناسبة انتهاء ادارة المرور بنهاية عام ٩٦ من تغيير كافة لوحات الارقام القديمة للسيارات. وقد رأيت الادارة ان تمتنع عن توزيع الارقام من ١ والى ١٠٠٠ للمحافظات الخمس، اضافة الى بعض الارقام السهلة الحفظ وكان بمقبور الادارة بيع هذه الارقام لمن يرغب بمبالغ خيالية وخاصة للارقام المتشابهة والسهلة الحفظ والصغيرة بالذات وتوريد عشرات ملايين الدنانير للخزانة الخاوية. ان هذا